إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية– دراسة تحليلية مقارنة

زناقي بشير [1] *، غربي صباح [2]، معاريف محمد [3]

[1] جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر

[2] جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر

[3] جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر

Banking risk management in Traditional and Islamic Banks - A Comparative Analytical Study

Zenagui Bachir[1,*] , Gherbi Sabah[2], Maarif Mohammed[3]

[1] Dr Tahar Moulay University of Saida(Algeria) **&** [2] University Center Belhadj Bouchaib Ain Temouchent (Algeria) **&** [3] Dr Tahar Moulay University of Saida (Algeria)

ملخص: تعتبر إدارة المخاطر المصرفية صمام أمان البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء في ضل بيئة تنافسية تتسم بالتعقيد والمخاطرة، لذا أصبحت اليوم قدرة البنك على البقاء والاستمرارية مرهونة بمدى كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية في مواجهة مختلف المخاطر والتنبؤ بها وقياسها ومعالجتها. بحيث قامت الدراسة بإلقاء الضوء على مختلف المخاطر التي تهدد عمل البنوك التقليدية والإسلامية وسبل إدارتها وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بأسلوب مقارن، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تعطي أهمية بالغة لإدارة المخاطر المصرفية لكن بطريقة مختلفة حسب طبيعة نوع المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، إدارة المخاطر، البنوك التقليدية والإسلامية، لجنة بازل، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

Abstract:

Considers banking risk management of traditional and Islamic banks are safe both in the competitive environment are complex and risk valve so today the bank's ability to survive and continuity coupled with the efficiency and effectiveness of various risks and predictable measured and processed. So that the study shed light on the various risks that threaten the work of traditional and Islamic banks and ways to manage according to the Basel Committee on Banking Supervision and the Islamic Financial Services Board comparative style standards, the study concluded that the traditional and Islamic banks give great importance to the management of banking risk, but in a different way depending on the nature of the type of risk banking.

Keywords:. banking risk, risk management, traditional and Islamic banks, the Basel Committee , Islamic Financial Services Board.

* المؤلف المرسل: د. غربي صباح الإيميل: sabah_sa16@hotmail.com .

I– تمهيد:

يعتبر قطاع البنوك من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا وتأثيرا في المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، خاصة في ظل العولمة وما أسفرت عنه من تحرير للأسواق، وحرية في تنقل رؤوس الأموال، وإزالة القيود أمام البنوك من اجل العمل والاستثمار في بعض القطاعات الأخرى، كل هذا دفع بالبنوك إلى تحمل مخاطر إضافية من اجل الحصول على اكبر قدر من العوائد، فكان لزما الاتجاه نحو ما يسمى بإدارة المخاطر المصرفية.

فأصبح اليوم موضوع إدارة المخاطر المصرفية من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا من طرف السلطات الرقابية والنقدية الإشرافية، فإدارة المخاطر المصرفية هي جوهر العمل الإداري في المؤسسات المالية بشكل عام، والمؤسسات المصرفية بشكل خاص، باعتبار المخاطر ملازمة لعمل البنوك بشكل دوري ومتكرر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على حد سواء،لذا أضحت السلامة البنكية مقرونة بمدى كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية، لأن من غير المعقول التحدث عن سبل التنبؤ بالمخاطر والتصدي لها ومعالجتها من دون تفعيل دور إدارة المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية المعمول بها في البنوك على غرار معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية في البنوك التقليدية، و معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية. فالسمة الأساسية والمشتركة لجميع البنوك باختلاف أشكالها هو إدارة المخاطر وليس تجنبها بهدف دعم وتطوير صناعتها المصرفية في ظل بيئة تنافسية تتسم بالتعقيد وارتفاع درجات المخاطرة. لذا وجب على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية التأقلم مع جميع أنواع المخاطر المصرفية والتكيف معها، وذلك من خلال العمل تحت مضلة البنك المركزي من جهة، والالتزام بمعايير ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية من جهة أخرى.

1.أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعا من المواضيع الحديثة والمعقدة في عمل البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء ألا وهي إدارة المخاطر المصرفية، وتكمن هذه الأهمية في توجه السلطات الرقابية والنقدية الإشرافية إلى بذل مجهودات إضافية من اجل ضمان الالتزام بالمواثيق والمعايير الدولية في هذا المجال خاصة ما أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

2. أهداف البحث :

- تحديد المخاطر الملازمة لعمل البنوك التقليدية والإسلامية،وأنواعها ؛
- تحديد أهم الفروق الجوهرية بين البنوك التقليدية والإسلامية ؛
- المقارنة بين مقررات لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية واهم أهدافهما ؛
- المقارنة بين المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

3. إشكالية البحث :

تعتبر سلامة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وبقائها مرهون بمدى كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية فيها، لذا عملت هذه البنوك على الالتزام بمجموعة من المعايير والمواثيق الدولية للتقليل والحد من المخاطر المصرفية حسب طبيعة عملها، .وعليه تتجلى إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد فروق في إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ؟.

II_مصادر جمع البيانات :

اعتمد الباحثان في جمع البيانات على المعلومات الثانوية في شقي البحث (النظري والعملي)، بحيث تم الإطلاع على بعض الكتب، وعدد من البحوث والمداخلات والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى الإطلاع على مقررات ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بهدف المقارنة بينهما للخروج بنتائج وتوصيات تحقق أغراض البحث.

1. منهج البحث :

اعتمد البحث في جانبه النظري على **المنهج الوصفي** للتعريف بالمخاطر المصرفية وأنواعها، وتحديد مفهوم إدارة المخاطر المصرفية واهم وظائفها. أما الجانب العملي فتم الاعتماد فيه على **المنهج المقارن** بهدف المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من جهة، والمقارنة بين المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية وفق مقررات لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية من جهة أخرى.

III _الإطار النظري

التأصيل النظري لإدارة المخاطر المصرفية – منظور تقليدي إسلامي :

تعتبر إدارة المخاطر عملية ديناميكية تتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على الأهداف والتعامل معه (زياد، 2011)، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بتركيز واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين والسلطات النقدية الإشرافية لكي يضعوا نصب أعينهم صياغة ورسم إستراتيجية خاصة لدراسة هذه الظاهرة ألا وهي ظاهرة تزايد حدة المخاطر المصرفية والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر (الشمري، 2013).وعليه سوف يتم التركيز على أهم المفاهيم الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية من منظور تقليدي وإسلامي.

1/تعريف المخاطر، طبيعتها وأنواعها :

1-1/ المخاطر (الخطر):

لغة: المخاطرة بضم الميم من الخطر، الإشراف على الهلاك، أو هي كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه، أو هي التصرف الذي قد يؤدي إلى الضررrisk. (أبوشهد، 2014)

واصطلاحا: فقد عرفت في قاموس ويستر " بأنها خطر ومجازفة أو التعرض لخسارة أو ضرر...أو تشير إلى فرصة أو وقوع حدث غير مربح". (فريهان عبد الحفيظ يوسف، 2008،)

أما فقهيا: عرفها الإمام ابن القيم على أنها " المخاطرة مخاطرتان مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكمل المال بالباطل...". (عمارةنوال، 2009)

وتعرف المخاطرة من منظور مصرفي " بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه أثار سلبية، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح "

وهنا نميز بين نوعين من الخسائر في المصارف: (ميرفت على، 2007)

– **خسائر متوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة ؛

– **الخسائر غير المتوقعة:** وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

1–2/ طبيعة المخاطر :

يجب التفريق بين المخاطر العامة والمخاطر المهنية والمخاطر الخاصة بالشخص أو بالعملية :(غربي، 2009)

فالمخاطر العامة ترتبط بالأزمات السياسية أو الاقتصادية، أو بالاضطرابات الاجتماعية، أما المخاطر المهنية فتكمن في التغييرات المفاجئة في تغيير شروط الإنتاج، مثل نقص في المواد الأولية، تغيير حاد في الأسعار، ثورة تقنية أو إحداث إنتاج مماثل منافس بسعر اقل، أما المخاطر الخاصة بالشخص أو بالعملية تأتي من الحالة المالية أو الصناعية أو التجارية للمؤسسة، أو من أخلاق القائمين على المؤسسة وسمعتهم.

1–3/ أنواع المخاطر المصرفية:

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على تحمل مجموعة واسعة من المخاطر، وعلى المراقبين أن يفهموا طبيعة هذه المخاطر، وان يتأكدوا من أن المصارف المعنية تقدرها وتتصرف على أساسها بشكل ملائم (ابراهيم، 2006)، وعليه يتم تحديد أنواع المخاطر حسب طبيعة البنك (تقليدي أو إسلامي).

1–3–1/في المنظور التقليدي: هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. ويمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة أنواع وذلك حسب متطلبات بازل II وهي كما يلي: (بغداد، 2013)

أ. **مخاطر الائتمان Credit Risk** : تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل Party Counter في الوفاء بالالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول، وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية. وتتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها:

– العوامل الخارجية:

– تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
– تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

– العوامل الداخلية:

– ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
– عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
– ضعف سياسات التسعير.
– ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

ب. مخاطر السوق: تعرف مخاطر السوق بمخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عوامل السوق وتشمل المخاطر التالية:

– مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk : تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم تناسق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح ما يلي:

– الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.

– تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة؛

– يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

– مخاطر التسعير Price Risk : تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، إضافة إلى عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير مثل الظروف الاقتصادية.

– مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk : تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية، وعن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف، ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية.

– مخاطر السيولة Liquidity Risk : تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.

ج. مخاطر التشغيل: احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، الأنظمة، أحداث خارجية. إذن تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه الأنواع، ومن بين الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر نجد إجراءات التدقيق الداخلي، وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها والمتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية. والجدول التالي يوضح هذه المخاطر وطرق قياسها:

الجدول (01):أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	–الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول – الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	–المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول / عدد العاملين – مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول – الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر : حسين بلعجوز، رابح بوقرة، (2016) إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، ص09. تم الإطلاع عليه من: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads

1–3–2/في المنظور الإسلامي: قد صنف الفقه الإسلامي المخاطر إلى ثلاث مستويات : (حسان،، 2005)

1–المخاطر الأساسية: وهذه المخاطر التي لا بد منها في المعاملات الشرعية وهي أساسية وإجبارية كي يكون العقد شرعيا. ومصداق ذلك السنة ما ورد عن رسول الله محمد عليه الصلاة والسلام: "الغنم بالغنم" و"الخراج بالضمان"، وهذان الحديثان وضعا مبدأ شرعيا أساسيا في المعاملات المالية وهو انه لا بد من تحمل الخسارة كي يحل الربح.وعلى الرغم من أن ضرورة تحمل هذه المخاطر يطبق في كافة المعاملات، يمكن أن تختلف مستويات هذه المخاطر ويعتمد ذلك في طبيعة المعاملة أو العقد ؛

2–المخاطر التي لا يجب التعرض لها وتبطل المعاملات التي تشمل عليها: هذه المخاطر هي التي تجعل المعاملة أو العقد باطلا وتسمى الغرر الجسيم أو الجهالة الفاحشة، وتنتج عن أي نوع من المعاملات التي تتضمن أنواع الغرر* التالية:

أ) الغرر في وجود محل العقد (كبيع شيء معين غير موجود عند التعاقد مثل بيع محصول حقل معين أو ثمار بستان معين في المستقبل) في غير حالة عقد السلم وهو بيع بضاعة موصوفة الذمة بشروط معينة منها قبض الثمن عند توقيع العقد ؛

ب) غرر في الحصول كبيع مال معين لا يقدر البائع على تسليمه للمشتري ومثلوا له مثل البعير الشارد ؛

ت) غرر في مقدار كحل العقد مثل البيع بثمن مجهول أو الإجارة باجرة مجهولة ؛

ث) غرر في صفة محل العقد كبيع كمية معلومة المقدار ولكنها مجهولة الصفة قيما يختلف ثمنه باختلاف الصفة؛

ج) غرر في اجل اخذ العوضين كالثمن في البيع، والأجرة في الإجارة واجل تسليم بضاعة في عقد السلم.

3–المخاطر المسموح بها: هي المخاطر التي لا تندرج تحت المخاطر التي يجب أن تشمل عليها العقود والمعاملات التي إذا دخلت فيها كانت باطلة، تطبيقا لقاعدة الغنم بالغنم. وفي بعض الأحيان يكون من الضروري التحوط من تلك المخاطر بطرق وعقود شرعية.

2/ الإطار الفكري لإدارة المخاطر المصرفية :

2–1/ مفهوم إدارة المخاطر المصرفية والمزايا المترتبة عنها :

يقصد بإدارة المخاطر التحكم في المخاطر عن طريق : (بدر الدين القريشي، 2012)

- الحد من تكرار حدوث هذه المخاطر ؛
- التقليل من حجم الخسائر المتوقعة من جهة أخرى.

وتعرف إدارة المخاطر بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر" (طارق الله، 2003.). فإدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واق التكاليف عن طريق: اكتشاف الخطر، تحليله، وقياسه (موسى، 2012). إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن تنفيذ بفعالية ما لم تكن جزءا من نظام اشمل (طارق الله، 2003.).فهناك العديد من المزايا لإدارة المخاطر للمؤسسة وتشمل: (زياد، 2011)

* قال الحجوي: " بيع الغرر كل بيع فيه خطر"، وعرفه الكاساني " الغرر هو الخطر الذي استوفى فيه طرف الوجود والعدم". للمزيد انظر عبد الناصر براني أبو مشهد، مرجع سابق، ص 24.

- تخطيط أعمال ومشروعات أكثر واقعية ؛
- تنفذ الأعمال في الوقت المناسب لتكون فعالة ؛
- ثقة اكبر في تحقيق أهداف الأعمال والمشروعات ؛
- إدراكا لكل الفرص النافعة والاستعداد لاستغلالها ؛
- تحسن السيطرة للتقليل من الخسائر ؛
- تحسن السيطرة على تكاليف المشروعات والأعمال.

2–2/ إدارة المخاطر المصرفية: المبادئ والوظائف

لقد قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية، من خلال اللجنة الفرعية لإدارة المخاطر المصرفية بوضع مبادئ لإدارة المخاطر المصرفية بصورة سليمة وهي كالآتي: (بغداد، 2013)

أ) **مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:** يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة الرقابة على المخاطر ؛

ب) إطار لإدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال ؛

ج) تكامل إدارة المخاطر: يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر ؛

د) محاسبة خطوط الأعمال: إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال مثل: أنشطة التجزئة ونشاط الشركات، وعليه فان نشاط كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المصاحبة له ؛

هـ) تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية، وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة ؛

و) المراجعة المستقلة: أهم ما يميز إدارة المخاطر أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف، هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة؛

ي) التخطيط للطوارئ: يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث والتي تؤثر على المؤسسة.

أما عن وظائف إدارة المخاطر فيمكن إجمالها فيما يلي: (المكاوى، 2012)

- ✓ رصد الخطر وتحديده، ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة في البنك، واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المنشاة وإعداد وتحضير قوائم الفحص، والخرائط التنظيمية، بالإضافة إلى تصميم للأخطاء المرتكبة لتلافيها في العمليات القادمة ؛
- ✓ قياس المخاطر من اجل مواكبتها والتحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميا أو بيانيا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها ؛
- ✓ السيطرة على الخطر ويتم ذلك عن طريق الاحتفاظ بأحدث المعلومات عن العمليات في البنك، والتأكد من أن مقاييس السيطرة على الخطر التي تم إقرارها قد استخدمت فعلا ؛
- ✓ الرقابة والمراقبة عن طريق المتابعة، أو الاحتفاظ بسجلات دقيقة تتسم بسهولة التداول وسهولة الوصول إليها، والتخطيط لها بصورة يمكن تحديثها، والاطمئنان أن المخاطر ضمن الحد المقبول، وان اللوائح القانونية الخاصة بالنشاط تم تنفيذها، ووضع نظام شامل للمراقبة بشكل دوري.

ومن أجل توفير الإشراف على إدارة ومراقبة مخاطر من أجل المحافظة على أصول المنظمات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لابد من العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصلحة والتي عرفها معهد التدقيق الداخلي، 2002، أنها العمليات الأساسية لحوكمة الشركات. وبناءا على هذا طور(Claudiu, B, 2011) في الشكل لموالي بإدخال فيه أهم العمليات التي تجرى بين مختلف الاطراف المعنية الداخلية والخارجية حيث ويخلص إلى أنه من أجل الحصول على جميع شروط حوكمة الشركات الجيدة فمن الضروري التأكد من سلامة المعلومات ومنع تضليل و إساءة إستخدام جميع المعلومات من قبل الأطراف المعنية سواء الداخلية أو الخارجية مما يعزز مبادئ إدارة المخاطر بشكل فعال كمايلي(Claudiu, 2010) :

الشكل(01): **العمليات الرئيسية لنظام حوكمة الشركات**

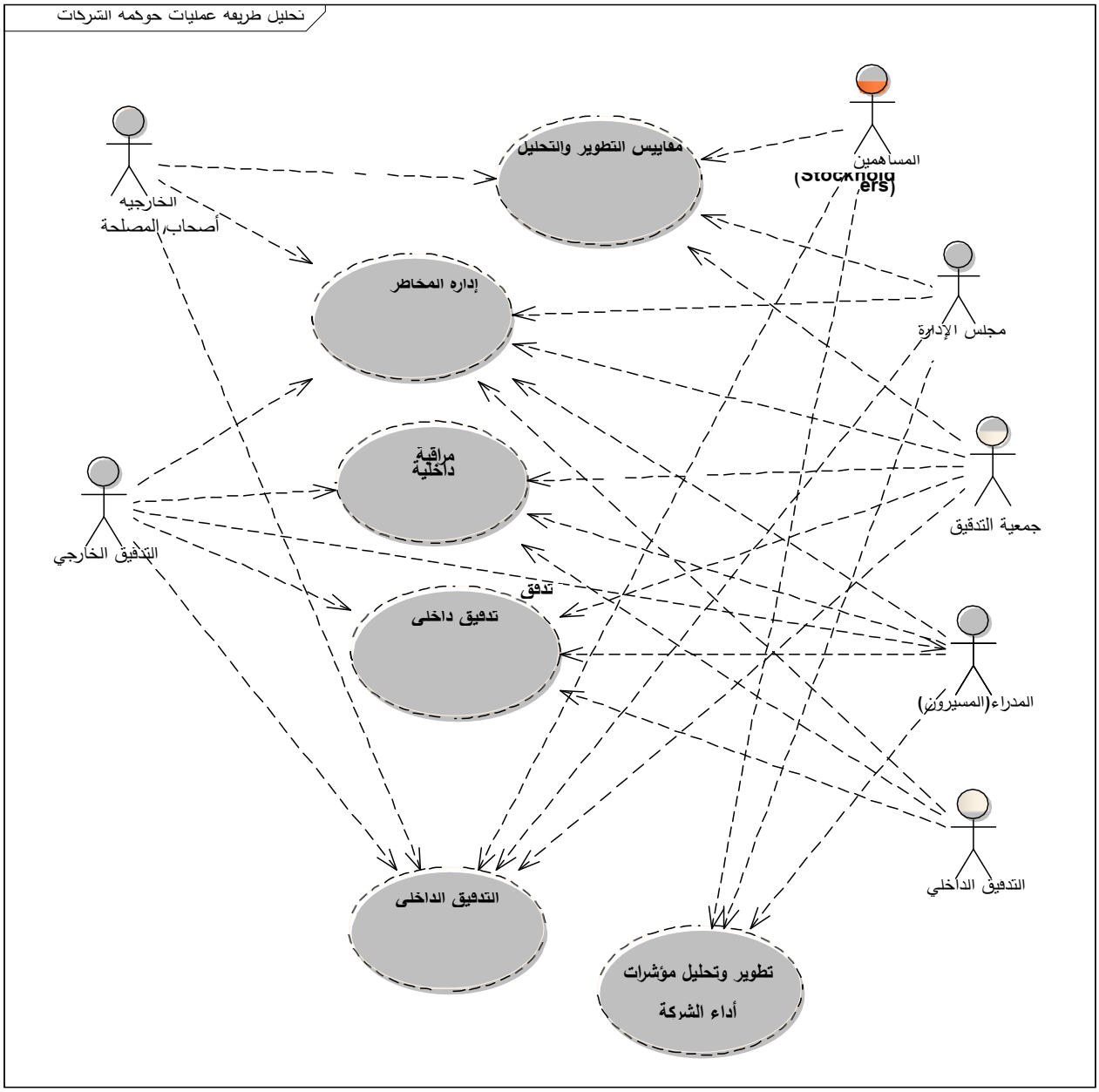

Source: Claudiu, B, (2011), ‘‘Study on the support systems for corporate governance‘‘, Informatica Iconomica vol, 15, n°, 4

IV _الإطار العملي

1 .مراجعة الدراسات السابقة :

1/ دراسة (معتوق جمال، 2016) بعنوان " إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية– دراسة مقارنة بين سوقين ماليين–". (جمال،، 2016.)هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء واقع المخاطر المالية في الأسواق المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والنماذج الرياضية، والمنهج المقارن لغرض المقارنة بين سوقيين ماليين مختلفين، و

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضرورة إدراج المشتقات المالية (أداة من أدوات الهندسة المالية) في سوق الأوراق المالية لتطوير التعامل في هذا السوق، وللتقليل من حدة المخاطر المالية، كما انه من الضروري الاستثمار في محفظة الأوراق المالية المصاحبة للاستثمار في هذه الأوراق.

2/ دراسة (تركي مجحم، 2016) بعنوان " إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن" . (مجحم، الأردن، 2016) هدفت الدراسة إلى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن، حيث شملت الدراسة 13 بنكا تجاريا و 03 بنوك إسلامية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان. كما أن هناك فرقا كبيرا بين البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم ودراك مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل تلك المخاطر، وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر في البنوك وبخاصة التقليدية منها.

3/ دراسة (حياة نجار، 2014) بعنوان " إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–". (نجار، 2014) جاءت الدراسة لتسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تكييف عمل البنوك وفق المعايير الدولية، بحيث تم إسقاط الدراسة على واقع عمل البنوك التجارية العمومية الجزائرية، وخلصت إلى جملة من النتائج أهمها:

- إدارة المخاطر بالبنوك التجارية تكاد تنحصر في الرقابة المصرفية، سواء كانت داخلية أو خارجية؛
- استجابة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للقواعد الاحترازية للتسيير المصرفي، لاسيما ما تعلق منها بنسبة الملاءة، وتركيزها على مخاطر الائتمان دون إدارتها الفعلية ؛
- إدارة مخاطر البنوك التجارية العمومية مرهون بمدى كفاية رأس مالها الاقتصادي وإرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح.

4/ دراسة (محمد عبد الحميد، 2014) بعنوان " استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية". (محمد، 2014) هدف الدراسة إلى تقديم نماذج كمية لقياس حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النشاط المالي والمصرفي وتسعير المنتجات المالية من جهة أخرى، وهو ما يعرف بالهندسة المالية الكمية حيث تستعر ض الدراسة إمكانية استخدام بعض تقنيات الهندسة المالية المطبقة في المصارف التقليدية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مثل تقنية القيمة المعرضة للخطر، والعائد على رأس المال، واختبارات الضغط، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار والسلامة المالية z-score. حيث تبين انه بالإمكان هندسة وبناء نماذج كمية بالاستناد إلى محددات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

5/ دراسة (بدر الدين قريشي، 2012) بعنوان "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية". (بدر الدين القريشي، 2012) هدفت الدراسة إلى التعريف بالمبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية وترسيخ مفاهيم الصيرفة الإسلامية وأنواع المخاطر الإسلامية في النظام التقليدي والإسلامي في كل من مقررات لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بطريقة مقارنة، حيث تم استعراض التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة المخاطر والتي تتمثل في قلة الكادر المؤهل والمتخصص في إدارة المخاطر، ومحدودية الأدوات المالية الإسلامية للتحوط من المخاطر وضعف السوق الثانوية حيث اقترحت الدراسة تنويع الاستثمار وأدوات التمويل لتقليل المخاطر، وجذب مدخرات وتنويع الموارد عن طريق المضاربة المقيدة وصناديق الاستثمار.

6/ دراسة (محمد عبد الحميد، 2010) بعنوان " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية– دراسة مقارنة–" . (محمد عبد الحميد، 2010) هدف الدراسة هو دراسة المخاطر المصرفية بشكل عام وإمكانية انسجامها وتطابقها مع عمل البنوك الإسلامية من خلال القيام بدراسة تطبيقية على مصرف دبي الإسلامي ومصرف سوريا الدولي الإسلامي والمقارنة بينهما، وخلصت الدراسة إلى أن اغلب المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية قد تتعرض لها البنوك الإسلامية لذا كان الضروري إيجاد سوق دولية مما يساعد في تخفيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، وإصدار معايير وقوانين موحدة مثل معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

7/ دراسة (خضراوي نعيمة، 2009) بعنوان " إدارة المخاطر البنكية– دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري–". (نعيمة،، 2009) جاءت الدراسة على واقع إدارة المخاطر البنكية من منظور البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، حيث تم المقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري. حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير أساليب لقياس المخاطر وإدخال المفاهيم والوسائل الحديثة سواء في البنوك التقليدية أو في البنوك الإسلامية لإدارة المخاطر، وعليها كذلك أن تدرج إدارة المخاطر في هياكلها التنظيمية والاستفادة ما أمكن من التوصيات التي خرجت بها لجنة بازل 02 حول إدارة المخاطر.

8/ **دراسة (عمر محمد، 2009) بعنوان " إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)**. (عمر، 2009) هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر لدى إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات. شملت الدراسة بنكين تقليديين وبنكيين إسلاميين حيث تمت ما بين الفترة 2000 و2008 بحيث تم جمع البيانات اعتمادا على المصادر الثانوية، وذلك بتحليل القوائم المالية لهذه المصارف. حيث بينت الدراسة وجود ارتباط قوي بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

مميزات الدراسات السابقة وكيف تم الاستفادة منها :

كثيرا ما يلجأ الطلبة والباحثون إلى العديد من الدراسات والمجلات والأبحاث للاطلاع عليها ومناقشتها والبحث في نتائجها، وهذه المناقشة تثير اهتمامهم وتولد لديهم جملة من المشكلات المطلوب بحثها والوصول لحلها (دياب،، 2016,)، وفي هذا السياق تم الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث المشار إليها آنفا، ولعل أهم ما يميزها وإن اختلفت من حيث الشكل إلا أنها لا تختلف كثيرا من حيث المضمون هو إجماعها على ضرورة دعم وتعزيز دور إدارة المخاطر المصرفية وتفعيلها، وضرورة الالتزام بالمعايير والمواثيق الدولية في هذا المجال. وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في هذا البحث بالاعتماد عليها في الإطار العملي من خلال استخلاص أهم نتائجها والمقارنة بينها من منظور البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

أ . الطبيعة المميزة لإدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية :

يستعرض هذا الجزء التأكد من صحة فرضية الدراسة المطروحة بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة، وذلك بالمقارنة بين جميع المخاطر المصرفية التي تواجه عمل البنوك التقليدية والإسلامية.وعليه يتم استخلاص نتائج البحث.

1. جوهر الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

في البداية سوف نحاول التعريف بعمل البنوك التقليدية والإسلامية :

الجدول (02): الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

وجه المقارنة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
الأهداف	تعظيم ثروة المساهمين.	تعظيم ثروة المساهمين والمودعين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
العلاقة مع العملاء	علاقة دائن ومدين.	علاقة مضاربة أو مشاركة.
الأنشطة الاستثمارية	اقتراض وإقراض بسعر فائدة محدد.	مضاربات ومرابحات ومشاركات و...
العلاقة مع السلطات النقدية	تستفيد من وظيفة المقرض الأخير.	لا تستفيد من وظيفة المقرض الأخير.
تحديد العائد وتوزيع الإرباح	نسبة مئوية ثابتة من قيمة الوديعة أو القرض.	الاشتراك في نتائج العملية الاستثمارية ربحا كانت أم خسارة.
الرقابة على المصرف	الجمعية العمومية والسلطات النقدية.	الجمعية العمومية والسلطات النقدية بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية.

المصدر: محمد عبد الحميد عبد الحي،(2010) ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية– دراسة مقارنة–، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، ص 12.

2. إدارة الموجودات والمطلوبات في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية :

يقصد بإدارة الموجودات والمطلوبات عمليات التخطيط والتنظيم والتنسيق والسيطرة التي تحدد إدارة البنك التجاري من خلالها إدارة الموجودات والمطلوبات وأسعار الفائدة لتحقيق هامش الربح المناسب ضمن الحدود المقبولة من المخاطر (موسى، 2012)، وتتضمن إدارة الموجودات والمطلوبات الملائمة بين خصائص المخاطر والعائد والتي تتسم بها موجودات المصرف ومطلوباته (عثمان،،، 2009.).

الجدول (03): مشاكل البنوك التقليدية والإسلامية في إدارة الموجودات والمطلوبات

وجه المقارنة	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
إدارة الموجودات	التركيز على صيغ التمويل القصير الأجل أكثر من الطويل الأجل للتحكم بالسيولة النقدية وتخفيف المخاطر.	التركيز على صيغ التمويل القصير الأجل أكثر من الطويل الأجل للتحكم بالسيولة النقدية وتخفيف المخاطر.
عائد الربح	محدد بفائدة مقطوعة ومضمونة.	غير مقطوع ومحفوف بمخاطر تقلبات أسعار الملكية (الخراج بالضمان).
درجة المخاطرة	تعمل بإقراض النقد، دون مزج رأس المال والعمل.	مرتفعة بسبب حيازة الملكية مقارنة بالبنوك التقليدية.
نسبة السيولة	لها القدرة على خلق النقود مقارنة بالمصارف الاسلامة بسبب طبيعة الودائع الاستثمارية.	القدرة على خلق النقود (التوسع النقدي) ضعيفة بسبب طبيعة الودائع الاستثمارية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد: عمر محمد فهد شيخ عثمان، (2009) ، إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه في الفلسفة والعلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، جامعة دمشق، سوريا، ص 05.

رغم هذه المشاكل والنقائص فالإنصاف واجب، والتعميم غير عادل، والنقد يجب أن يتسم بمعالجة الخلل وطرح الحلول والصبر والتغيير التدريجي والتطوير المرحلي. ومن الأقوال الجليلة لسماحة الإمام الشيخ عبد العزيز ابن الباز رحمه الله بحيث يقول أن " **البنوك الإسلامية يجب أن تشجع وتعان، وإذا وقع منها زلة أو خطأ تنبه على أخطائها، وتصلح حتى تكون منافسة للبنوك الربوية، وحتى يعتاض المسلمون بها عن البنوك الربوية**"".(**الإختيارات الفقهية لإبن باز رحمه الله ص411**). (مشعل،، 2017)

2–3/ إدارة المخاطر المصرفية حسب مقررات لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية :

المقارنة بين مبادئ لجنة بازل والمبادئ الإرشادية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية كثير من نقاط التقاطع في الأهداف" إلا أن جوهر الاختلاف بينهما تتمثل في طبيعة المخاطر التي يعمل كل منها بإدارتها والعمل على تجنبها" حيث تختلف طبيعة المخاطر التي تواجه المؤسسات الإسلامية (تشغيل ومخاطر سوق ومخاطر تمويل) الناتجة عن التعامل بالصيغ الإسلامية عن المخاطر التي تواجه المؤسسات التقليدية الناتج عن طبيعة معاملاتها من اقتراض وأسعار فائدة ومشتقات مالية وغيرها من معاملاتها التي لا توافق المؤسسات الإسلامية (بدر الدين القريشي، 2012). وقبل مقارنة المخاطر، يعرض الجدول التالي أهم المفاهيم والأهداف الأساسية للجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بطريقة مقارنة.

الجدول (04): أساسيات حول لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

المعايير	لجنة بازل	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
تقديم	هي لجنة فنية استشارية لا تستند إلى أية اتفاقية دول، وتتضمن قرارات وتوصيات الجنة وضع مبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع إشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف الدول بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.	هو هيئة إسلامية دولية تقدم خدماتها للهيئات الإشرافية والرقابية وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية بما يضمن الاستقرار في صناعة الخدمات المالية، تأسس المجلس نتيجة لملية استشارات واسعة دامت سنتين. ويعتبر المجلس اعترافا دوليا بالخدمات المالية الإسلامية.
تاريخ التأسيس	نهاية عام1974 وكانت أول اتفاقية سنة 1988.	عام 2002 وبدا عمله في 10 مارس 2003.
الجهة المؤسسة	أسست من طرف البنوك المركزية لدول المجموعة العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية. ويقتصر أعضاؤها على هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية الدول الصناعية الكبرى (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، هولندا، سويسرا، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ والو.م.ا).	اشترك في إنشاءه مجموعة من البنوك المركزية في الدول الأعضاء (ماليزيا، السعودية، اندونيسيا، إيران، الكويت، باكستان، السودان)، إضافة إلى البنك الإسلامي والبنك الدولي وعدد من المؤسسات المالية الدولية كأعضاء مشاركين.
المقر	مدينة بازل– سويسرا.	مدينة كوالالمبور– ماليزيا.
أسباب التأسيس	ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض البنوك، ووقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية، وتسوية الأوضاع في المصارف العمة على المستوى الدولي.	السعي لوضع معايير تجمع بين خصوصية الصيرفة الإسلامية وطبيعة مخاطرها، ومقررات لحنة بازل، على أن تلقى هذه المعايير القبول العام من طرف الهيئات العالمية.
الأهداف	المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية خاصة الأمريكية منها التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية واسيا وإفريقيا مما اضطرها إلى إسقاط الديون أو توريقها ؛ إزالة مصدر رئيسي للمنافسة غير المتكافئة بين البنوك في الأسواق الدولية، والمتمثل في الفروق في	تعزيز وتطوير الاحترازية والشفافية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية وذلك من خلال تقديم معايير دولية جديدة أو المعايير الحالية بما يتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها والتوصية بتبني تلك المعايير ؛ تقديم إرشادات لتفعيل الإرشاد والرقابة على المؤسسات التي تقدم منتجات إسلامية، وتطوير معايير إدارة المخاطر وقياسها والإفصاح عنها في

	المتطلبات الرقابية الوطنية بشان رأس المال المصرفي، ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسبة كفاية رأس المال ؛ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية ؛ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.	صناعة الخدمات المالية الإسلامية ؛ للاتصال والتعاون مع المنظمات المعنية بوضع المعايير الشائعة لاستقرار وسلامة النظم النقدية والمالية الدولية وتلك التابعة للبلدان الأعضاء ؛ لتعزيز وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير أدوات وإجراءات الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر ؛ تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية ؛ لتسهيل تدريب وتطوير مهارات الموظفين في المجالات المتعلقة بالكفاءة التنظيمية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية والأسواق ذات الصلة ؛ لإجراء البحوث ونشر الدراسات والمسموحات في مجال صناعة الخدمات المالية الإسلامية ؛ لإنشاء قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية وخبراء الصناعة ؛ أي أهداف أخرى قد توافق عليها الجمعية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من وقت لأخر.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: حياة نجار، (2014) ، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 94–95. وبدر الدين قرشي، (2012)، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الخرطوم حول: المنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، السودان، ص ص11–12. وهاجر زرارقي، (2012) ، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية–دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 85–98.

الجدول (05): مقارنة بين المخاطر المصرفية في المؤسسات التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية

المخاطر	مخاطر المؤسسات التقليدية (بازل)	مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية
مخاطر الائتمان – التمويل	في المؤسسات تنشأ نتيجة عدم قدرة المقترض أو الرغبة في الوفاء بالتزامه في أوقاتها تجاه المصرف.	وهي المخاطر المتعلقة بنوع صيغ التمويل: مرابحة، مشاركة، مضاربة،...الخ وبشكل عام تتمثل في مخاطر عدم السداد أو التأخير فيه.
مخاطر السيولة	احتمال عدم قدرة المنشاة على الإيفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم والأصول السائلة.	احتمال عدم قدرة المنشاة على الإبقاء بالتزاماتها عند استحقاقاتها بسبب عم قدرتها على توفير التمويل اللازم والأصول السائلة.
مخاطر التشغيل	مخاطر الخسائر لأحداث خارجية ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، والمخاطر الناتجة عن الاختلاس والسرقة والتزوير والأخطاء المقصودة وغير المقصودة.	مخاطر الخسائر لأحداث خارجية ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، والمخاطر الناتجة عن الاختلاس والسرقة والتزوير والأخطاء المقصودة وغير المقصودة. إضافة على عدم التزام المصرف بالمراشد لفقهية لصيغ التمويل ومخاطر استئمانيه.
المخاطر التجارية المنقولة	لا تتعرض المؤسسات التقليدية لهذه المخاطر حيث أنها تختص بصيغ التمويل المصرفي.	تحدث نتيجة انخفاض عائد العمليات الاستثمارية عن عائد السوق ويكون المصرف عرضة لمخاطر سحب الودائع، ولتفاديها يقوم المصرف بزيادة عوائد الاستثمار على حساب حملة الأسهم أو المالكين وبالتالي ينقل هذه المخاطر التجارية من أصحاب ودائع الاستثمار إلى حملة الأسهم.
مخاطر سعر الفائدة – معدل العائد	تتعرض المؤسسات التقليدية إلى مخاطر سعر الفائدة في سجل المصرف وتقلبات أسعار الفائدة.	تتعرض المصارف الإسلامية إلى مخاطر معدل العائد على الاستثمار في السجل المصرفي نتيجة لتقلبات العائد على حساب الاستثمار.

المصدر:بدر الدين قرشي، (2012) ، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الخرطوم حول: المنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، السودان، ص 14.

هدف الإطار العملي للدراسة إلى عرض مختلف نقاط التقاطع والاختلاف في إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية انطلاقا من الدراسات السابقة واهم نتائجها بمنهج مقارن.

عرض الجدول (02) أهم الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك التقليدية من حيث الأهداف، العلاقة مع العملاء، ومختلف الأنشطة، وعملية الرقابة. أما الجدول (03) فوضح أهم مشكلات البنوك التقليدية والإسلامية في إدارة الموجودات والمطلوبات من

حيث إدارة الموجودات، وعائد الربح، ودرجة المخاطرة، ونسبة السيولة. وعرض الجدول (04) مقارنة بين لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية من حيث النشأة، التأسيس، المقر، الأسباب والأهداف. ويبين الجدول (05) المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية والإسلامية، بحث تبين أن هناك اختلاف كبير في إدارة المخاطر المصرفية مؤكدا بذلك صحة فرضية البحث والتي تقول :

النتائج والتوصيات :

النتائج :

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تولي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على حد سواء أهمية بالغة لإدارة المخاطر المصرفية ؛
- تختلف البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في إدارة المخاطر المصرفية وذلك حسب طبيعة المخاطر المميزة لها ؛
- تعتبر مقررات لجنة بازل من أهم المعايير المعتمدة في الرقابة المصرفية في البنوك التقليدية، و يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية بمثابة المحدد للمعايير المعمول بها وفق الشريعة الإسلامية في البنوك الإسلامية ؛
- تعتبر إدارة المخاطر المصرفية صمام أمان بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية من خلال التنبؤ بالمخاطر، وقياسها، ومعالجتها والتصدي لها ؛
- ضرورة الإهتمام بمختلف عمليات حوكمة الشركات وعلى وجه الخصوص إدارة المخاطر لأنّها تعتبر اهم عملياتها التي تشرف عليها وتفعلها.
- ضرورة تفعيل حوكمة الشركات في مختلف البنوك وذلك من شأنه تحقيق مبادئها التي جلها تتجسد في القيم والمبادئ الإسلامية كالشفافية والمعاملة العادلة بين أطراف ذات المصلحة.
- تتعرض البنوك التقليدية إلى المخاطر التجارية المنقولة، في حين لا تتعرض البنوك الإسلامية لهذا النوع من المخاطر باعتبارها تتعامل بصيغ التمويل الإسلامي.

التوصيات :

- العمل على توحيد الجهود بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بما يدعم التنمية الاقتصادية ؛
- تبادل الخبرات بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في إدارة المخاطر وسبل الوقاية منها ؛
- العمل على تقريب المعايير الموحدة لإدارة المخاطر المصرفية بين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ؛
- ضرورة تطوير نشاط الأسواق المالية بهدف تنويع الصناعة المصرفية بهدف تنويع العوائد من جهة والتقليل من حدة المخاطر من جهة أخرى ؛
- التعريف بالبنوك الإسلامية كمؤسسات بديلة للبنوك التقليدية في ظل فشل هذه الأخيرة في العديد من المرات سواء على المستوى الدولي وحتى المحلي.
- ضرورة تغيير نمط وطريقة وأسلوب تعامل البنوك الإسلامية المتأثر في كثر من جوانبه بالبنوك التقليدية، من أجل تحقيق مقاصد الشريعة والعمل على تطبيق مبادئ الأساسية التي يتميز بها الإقتصاد الإسلامي.

المراجع والهوامش :

1. ابو كمال ميرفت على. (2007). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2"–دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، لجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،.

2. اسماء بن حبيب عبد الرزاق طهرواي. (2013.). إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، *المجلد 19–العدد 1، المملكة العربية السعودية* .

3. الكراسة ابراهيم. (2006). اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي–معهد السياسات الاقتصادية. ، أبو ظبي، الإمارات العربية،.

4. بن عمارةنوال. (2009). إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. جامعة سطيف، الجزائر،.

5. تركي مجحم. (الأردن، 2016). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن، . *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال–، العدد 02، المجلد 1* .

6. حسين بلعجوز، رابح بوقرة،. (07 09, 2016). *دارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر،*. تم الاسترداد من iefpedia.com/arab/wp–content/uploads

7. حسين حامد حسان،. (2005). آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الهيئات الشرعية الحادي عشر، البحرين،.

8. حمزة اللقيطي حمزة غربي. (2009). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية –دراسة ميدانية–، مداخلة مقدمة إلى ملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر.

9. حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف، الجزائر،.

10. خان احمد حبيب طارق الله. (2003.). *إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية*،. ورقة مناسبات رقم 5، جدة، المملكة العربية السعودية،: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية،.

11. خضراوي نعيمة،. (2009). إدارة المخاطر البنكية– دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري–. *رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية*، . جامعة بسكرة، الجزائر.

12. دياب، س .ر .(18. 09 2016,). *مناهج البحث العلمي ، غزة فلسطين*. Von www.pdffactory.com abgerufen .

13. راضية صبايحي نوال بغداد. (2013). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم،. جامعة البويرة، الجزائر،.

14. زياد. (2011). *نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق*،. ،: الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان، الأردن

15. شقيري نوري موسى. (2012). *إدارة المخاطر*. : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى. عمان، الأردن،

16. صادق راشد الشمري. (2013). *إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على في الأداء المالي للمصارف التجارية*،. ،: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، لأردن،

17. عبد الحي محمد عبد الحميد. (2010). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية– دراسة مقارنة–،. *رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية*، . جامعة حلب، سوريا،.

18. عبد الناصر براني أبوشهد. (2014). *إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية*،. ،: دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. الأردن

19. عمر محمد فهد شيخ عثمان. (2009). إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)،. *أطروحة دكتوراه في الفلسفة والعلوم المالية والمصرفية*، . جامعة دمشق، سوريا،: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية،.

20. عمر محمد فهد شيخ عثمان، (2009). إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، . *أطروحة دكتوراه في الفلسفة والعلوم المالية والمصرفية* . ،: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، جامعة دمشق، سوريا.

21. عمر محمد فهد شيخ عثمان،، (2009.). إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة). *أطروحة دكتوراه في الفلسفة والعلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، جامعة دمشق، سوريا،* .

22. عمر ,م .(2009) .إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية)دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة(، .*أطروحة دكتوراه في الفلسفة والعلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية،* .جامعة دمشق، سوريا،.

23. فريهان عبد الحفيظ يوسف. (2008،). .إدارة المخاطر المصرفية،. جامعة الإسراء،.

24. محمد. (2014). استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية-.*أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا،* .

25. محمد محمود المكاوى. (2012). *إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية*. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة،.

26. مشعل، ,ع .ا" .(2017) .الحلول الاستراتيجة حول الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي والصناعة المالية الإسلامية في مجالات الرقابة والحوكمة والإشراف والتقنين والتدقيق والمنتجات"، ملف رقم 14، المحور الثاني، بنية المصارف الإسلامية أين الحل ؟ .المنتدى الاقتصاد.

27. مصطفى بدر الدين القريشي. (2012). التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الخرطوم حول: المنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة،. ، السودان.

28. معتوق جمال، (2016.). إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية- دراسة مقارنة بين سوقين ماليين- ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر،.

29. Claudiu, B. (2010). ‘‘Study on the support systems for corporate governance‘‘,. *Informatica Iconomica vol, 15, n°, 4,* .